

## الخـراج لأبي يوسف

بمـتـلـم  
الدكتور على مصطفى الخربوطي

ترجمة حياة أبي يوسف :

كان مولد يعقوب بن إبراهيم ، الذي اشتهر بأبي يوسف ، في عام ١١٣ هـ ، وهو من أسرة عربية ، عريقة في أصلها ، فقيرة في مالها . وينحدر من الصحابي الجليل سعد بن حنيفة ، وهو من أنصار المدينة المنورة . وكان مولد أبي يوسف في العصر الأموي ، وشهد انتشار الدعوة العباسية في العراق وخراسان ، ثم عاصر قيام الدولة العباسية في سنة ١٣٢ هـ وكان حينئذ في التاسعة عشرة من عمره . فشهد مطلع العصر العباسي الزاهر ، وعاصر عهود الخلفاء العباسيين الخمسة الأول

تلقى أبو يوسف علومه الأولى في العراق ، فدرس دراسة دينية من قرآن وحديث وفقه ، ودراسة أدبية من نحو ولغة وشعر . وكان ممن تلقى منهم العلوم الدينية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . وأبدى أبو يوسف نبوغاً وتفوقاً ، رشحه ليكون في مقدمة تلاميذ إمام عصره أبي حنيفة . وأدرك أبو حنيفة مواهب تلميذه ونبوغه ، فكان يمدّه بالمال ليسد به حاجات الحياة وحتى يتفرغ لتلقى العلم على يديه . وكان أبو يوسف واحداً من ثلاثة من أبرز تلاميذ أبي حنيفة الملازمين له ، أما

التلميذ الثاني فهو محمد بن الحسن الشيباني ، والتلميذ الثالث هو زفر . وكان أبو يوسف أكثرهم فقراً ، فقد كان الشيباني موسراً حتى إنه أنفق على تعلمه النحو والشعر والفقه ثلاثين ألف درهم . كما كان هذيل ، والد زفر ، والياً على البصرة .

وكان أبو يوسف يلزم أستاذه في كل مجالسه ليتلقى عنه الدين والفقه والعلم . وكان أبو حنيفة في سعة من العيش ، يحترف التجارة ، يبيع الخبز ويجلس في السوق ، ولذا كان معاصروه يطلقون عليه اسم النعمان ابن ثابت الخزاز . وشارك أبو يوسف أستاذه مجلسه في السوق ، مما أفاده في حياته العملية إذ اطلع على دقائق النشاط الاقتصادي ، وعرف ما يجري في الأسواق من معاملات تجارية وبيع وشراء ، فنمت معلوماته عن الاقتصاد والضرائب ، وقد بلور هذه المعلومات فيما بعد في صورة علمية منهجية دقيقة في كتابه الخراج .

حتى إذا أتم أبو يوسف دراسته وحاز نصيباً وافراً من العلم ، أخذ يشق طريقه في الحياة ، ترنوه عينا أستاذه ، فندرج في المناصب حتى تولى منصب القضاء في عهد الخليفة العباسي الثالث المهدي ، وكان هذا المنصب حينئذ من أبرز مناصب الدولة . وقد اشتهر

المهدي بالعدل ، حتى إنه كان أول الخلفاء الذين جلسوا للنظر في المظالم ، مما أتاح الفرصة لأبي يوسف لممارسة وظيفة القضاء في حرية ، وبدون تدخل من الخليفة : وقد خالف أبو يوسف في ذلك مسلك أستاذه أبي حنيفة الذي رفض أن يتولى منصب القضاء في عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور ، كما تذكر بعض المصادر التاريخية ، كما رفض من قبل هذا المنصب أيضاً حينما عهد به إليه ابن هبيرة عامل مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين . وينسب المؤرخون رفض أبي حنيفة منصب القضاء في عهد الخليفة المنصور إلى ميله إلى العلويين ، كما كان المنصور ينقض عهوده ، وشعر أبو حنيفة أنه عاجز عن إرضاء المنصور وحاشيته فقال له : « لو هددتني أن تغرقني في الفرات أو أن آلى الحكم لاخترت أن أغرق ، فلك حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم لك ، فلا أصلح لذلك » .

ولم يرض كثير من المعاصرين لأبي يوسف عن قبوله منصب القضاء ، ونجد ذلك في كتابات بعض المؤرخين ، فيقول الطبري : « إنه قد تحامى حديث أبي يوسف قوم من أهل الحديث ، من أجل غلبة الرأي عليه وتفريعه الفروع والأحكام ، مع صحة السلطان وتقلده القضاء » . فقد كان هناك في مطلع العصر العباسي كثير من العلماء والفقهاء ممن يزهدون في تولى الوظائف العامة في الدولة ، حتى يظل الدين بعيداً عن السياسة ، وحتى لا يضطر العالم أو الفقيه أن يخالف دينه أو ضميره ويمالئ الخليفة وحاشيته .

وإن كنا نجد العذر لأبي حنيفة في رفضه منصب القضاء ، إلا أننا نجد العذر أيضاً لأبي يوسف في قبوله منصب القضاء في عهد المهدي ثم ولديه الهادي والرشيد . فقد رفض أبو حنيفة تولى القضاء في نهاية عصر الدولة الأموية ، وهي فترة قلقة حرجة تحفل بالاضطرابات السياسية وتيارات الشعوبية بين العرب والفرس ، كما رفض أبو حنيفة أن يلى القضاء للخليفة المنصور الذي

كان يؤسس الدولة العباسية ويدعمها ويقضي على خصومها ، ويعمل بمذهب ( الغاية تبرر الوسطة ) وينادي بأن الخليفة هو ظل الله في أرضه . وقد نكل المنصور بالإمام العلوي محمد النفس الزكية وبأخيه إبراهيم ، كما قتل أبا مسلم الخراساني عضد الدولة العباسية . أما أبو يوسف فقد تولى القضاء في عهد الخليفة الثالث المهدي ، الذي كان عهده فترة رخاء واستقرار نعمت فيها الدولة العباسية بالهدوء والأمن ، واشتهر المهدي بالتدين والعدل والتسامح ، ويعتبر عهده مرحلة انتقال بين عهد القمع والشدّة الذي شهده عهد أبي العباس السفاح والمنصور ، وعهد الذين والتسامح في عهود الرشيد وأولاده .

كما أن أبا يوسف كان رجلاً فقيراً ، في حاجة إلى العمل وتولى مناصب الدولة ، بينما كان أبو حنيفة تاجراً موسراً ليس في حاجة إلى الوظيفة الحكومية : ويعبر أبو يوسف عن رأيه في المال فيقول : « رعوس النعم ثلاثة : أولها نعمة الإسلام التي لا تتم النعمة إلا بها ، ونعمة العافية التي لا تنطبق الحياة إلا بها ، ونعمة الغنى التي لا يتم العيش إلا بها » . وقد رأى أبو يوسف أن يجمع بين النعم الثلاثة : الإسلام ، والعافية ، والغنى ، ولكن أبا يوسف في عمله القضائي لم ينحرف أو يحيد عن الحق ، بل نراه في كتابه « الخراج » يعط الخليفة هارون الرشيد في حزم وقوة ، ويتوجه إليه بالنصائح ، وحاز إعجاب ثلاثة خلفاء اختلفوا في مشاربهم ووسائل حكمهم :

بل أتاح تولى أبي يوسف منصب القضاء فرصة له لينفي لأستاذه أبي حنيفة حقه ودينه عليه . فقد حافظ أبو يوسف على مذهبه ، ودونه في كتبه . حتى إذا أصبح قاضي القضاة في عهد الرشيد ، عمل على تدعيم مذهب أبي حنيفة وبثه في الأمصار الإسلامية ، وهذه الفرصة لم تتح لغير أبي يوسف من تلاميذ أبي حنيفة العديدين ، فقد جعل أبو يوسف مذهب أبي حنيفة

يتخذ صورة عملية إيجابية . ولذا يقول الحنفية : « إنه يعمل بقول أبي يوسف في القضاء » .

وبعد وفاة الخليفة المهدي ، أقر ابنه الخليفة الهادي أبا يوسف في منصبه القضائي ، اعترافاً بفضلته وعدله ، رغم أن الهادي قد بدل كثيراً من الرجال البارزين في عهد أبيه المهدي . حتى إذا تولى الخليفة هارون الرشيد ، لمع نجم أبي يوسف ، وأنشأ الرشيد منصب « قاضي القضاء » وكان أبو يوسف أول من تولى هذا المنصب . ويشبه المؤرخون المحدثون صاحب هذا المنصب بوزير العدل في أيامنا هذه . فكان قاضي القضاء يقيم في عاصمة الدولة ، ويولى قضاء ينوبون عنه في سائر الأمصار الإسلامية ، واتسعت دائرة سلطات أبي يوسف ، فبعد أن كان ينظر في القضايا المدنية والجنائية ، أصبح يفصل في الدعاوى ، والأوقاف وتنصيب الأولياء ، كما تولى الإشراف على الشرطة والمظالم والحسبة وبيت المال . وتحدث المؤرخ السيوطي عن منصب قاضي القضاء فقال : « كان الخلفاء يولون القاضي المقيم ببلدهم القضاء بجميع الأقاليم والبلاد التي تحت ملكهم ، ثم يستنوب القاضي من تحت أمره من شاء في كل إقليم وفي كل بلد ، ولهذا كان يلقب بقاضي القضاء ، ولا يلقب به إلا هو بهذه الصفة ، ومن عداه بالقاضي فقط » . ولقد كان قاضي القضاء إذ ذاك أوسع حكماً من سلاطين هذا الزمان .

حاز أبو يوسف رضا وإعجاب الخليفة هارون الرشيد ووزرائه من البرامكة ، حتى إنهم قدموه على سائر القضاة ، وخاصة القاضي محمد بن الحسن الشيباني ، وهو من تلاميذ أبي حنيفة ، كما تتلمذ أيضاً على أبي يوسف . ويعلل المؤرخون ذلك بأن أبا يوسف كان يداري ويحامل ، كما كان متواضعاً سمحاً ، خيراً بمعاملة الناس . بينما كان الشيباني متعالياً حتى إنه رفض أن يقوم للرشيد حين قدم إلى مجلس كان فيه . ورغم صداقة أبي يوسف للشيباني في صباهما ، إلا أنه

كانت بينهما وحشة في عهد الرشيد . ورغم هذه الوحشة بين الرجلين العظيمين ، فإن الشيباني يذكر في صدر كل باب من أبواب كتابه ( الجامع الصغير ) : « محمد عن يعقوب ( أبي يوسف ) عن أبي حنيفة » .

وظل أبو يوسف يتولى منصب قاضي القضاء حتى توفي مدينة بغداد بالعراق في سنة ١٨٢ هـ . وأصبح أبو يوسف قدوة يحتذى سائر القضاة الذين أتوا بعده حذوه ، وأصبحت أحكامه في الخراج نافذة طوال العصر العباسي .

### آثار أبي يوسف :

تولى أبو يوسف منصباً من أخطر مناصب الدولة العباسية ، ولكن هذا لم يشغله عن البحث والدراسة والاستقصاء ، فوضع أبحاثاً فقهية عظيمة ، وكتباً قيمة أشادت بها المصادر التاريخية القديمة .

اتصل أبو يوسف بالمحدثين ، وروى عنهم ، وفي ذلك يقول المؤرخ الطبري : « كان أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم القاضي فقيهاً عالماً حافظاً ، ذكر أنه يعرف بحفظ الحديث ، وأنه كان يحضر المحدث ، فيحفظ خمسين أو ستين حديثاً ثم يقوم ويمليها على الناس ، وكان كثير الحديث ، وكان قد جالس محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، ثم جالس أبا حنيفة ، وكان الغالب عليه مذهب أبي حنيفة ، وكان ربما خالفه أحياناً في المسألة بعد المسألة » . وكانت هذه الدراية الواسعة بالأحاديث أساساً متيناً لكثير من المؤلفات القيمة .

وكان يحلو لأهل العراق أن يقارنوا بين أبي يوسف والشيباني وزفر ، وكلهم من تلاميذ أبي حنيفة . فقد روى عن المزني صاحب الشافعي أنه جاءه رجل فسأله عن أهل العراق ، قال : ما تقول في أبي حنيفة ؟ قال : سيدهم ، قال : فأبو يوسف ؟ قال : أتبعهم للحديث . قال : فمحمد بن الحسن ؟ قال : أكثرهم تفريعاً . قال : فزفر ؟ قال : أحدهم قياساً .

تحدث ابن النديم في كتابه «الفهرست» عن آثار أبي يوسف ، فذكر لنا أسماء كتبه . فقد وضع أبو يوسف كتباً عن أركان الإسلام وفرائضه ، فكان من كتبه «كتاب الصلاة» ، «كتاب الزكاة» ، «كتاب الصيام» ، «كتاب الفرائض» . كما وضع أبو يوسف كتباً تتناول مسائل فقهية متنوعة ، مثل «كتاب البيوع» «كتاب الحدود» ، «كتاب الوكالة» ، «كتاب الوصايا» ، «كتاب الصيد والذبائح» ، «كتاب الغصب والاستبراء» . كما وضع كتاباً عن مظاهر الاختلاف في الأمصار الإسلامية بعنوان «كتاب اختلاف الأمصار» .

وكان العصر الذي عاش أبو يوسف فيه عصر نهضة فكرية ، ظهر فيه كثير من الفقهاء والمحدثين . وقد تأثر أبو يوسف بآراء أستاذه أبي حنيفة ، واهتم بتدوينها وتسجيلها ، مع جانب من التجديد والتطوير ، دون تعصب أو تحيز ، بل طعم آراء أبي حنيفة بآراء أخرى تلقاها عن أستاذ آخر له هو : محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الذي كان خصماً لأبي حنيفة حتى إن أبا حنيفة كان يجهله في بعض القضايا ويبرز أخطائه ، كما تأثر أبو يوسف في كتبه ببعض آراء الإمام مالك بن أنس وفقهاء الحجاز .

ومن كتب أبي يوسف «كتاب الرد على مالك بن أنس» . وكان أبو يوسف قد رحل إلى المدينة المنورة ، والتقى بالإمام مالك وناظره ، وأخذ عنه ورجع عن بعض آرائه إلى قول مالك وأقوال الحجازيين ، كما خالفهم في بعض آرائهم . وقد أشاد بعض المحدثين بأبي يوسف ، وفي مقدمتهم ابن معين وابن حنبل ، ولكن المحدثين الذين عارضوا الإمام أبي حنيفة عارضوا بالتالي تلميذه أبي يوسف . فيقول في ذلك ابن عبد البر : «كان ابن معين يثنى عليه — أى على أبي يوسف — ويوثقه ، وأما سائر أهل الحديث فهم كأعداء لأبي حنيفة وأصحابه» .

شهد أبو يوسف أجداد البرامكة في العصر العباسي ، وأدى توليه منصب قاضي القضاة إلى قيام صداقة وطيدة بينه وبين الوزراء البرامكة وخاصة يحيى بن خالد البرمكي ، وزير الرشيد ومربيه . وقد كلف هذا الوزير أبا يوسف بتأليف «كتاب الجوامع» ، فجعله أبو يوسف في أربعين كتاباً ، تحدث فيه عن اختلاف الناس والرأي المأخوذ به .

كما طلب الخليفة هارون الرشيد من أبي يوسف أن يضع كتاب الخراج ، وفي ذلك يقول أبو يوسف : «إن أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج ، والعشور والصدقات والجوالى» .

ومما يؤسف له ضياع جميع المؤلفات التي وضعها أبو يوسف ، ولم يبق لنا من آثاره سوى «كتاب الخراج» ، إلى جانب بعض الأقوال التي نقلها عنه الفقهاء من بعده ، وأبواب نقلها عنه الإمام الشافعي في كتابه «الأم» .

### منهج أبي يوسف في كتاب الخراج :

نلمس في كتاب الخراج مدى تأثير أبي يوسف بآراء أستاذه أبي حنيفة ، فقد حافظ أبو يوسف على جوهر مذهبه ، واهتم بتدوينه ، والاستدلال له ، وترتيب مسأله وتوسيعها . وكان تولى أبي يوسف منصب قاضي القضاة عاملاً على أن يخدم فيه فقه أبي حنيفة بسلطانه . كما أن أبا يوسف نقل إلينا أقوال أبي حنيفة في كل باب من أبواب الفقه وحفظ لنا ما ضاع من تراثه .

سار أبو يوسف على نهج أستاذه أبي حنيفة في التشدد في قبول الحديث ، فلم يقبل الخبر عن الرسول إلا إذا رواه جماعة عن جماعة . وفي ذلك يقول أبو يوسف «فعليك من الحديث مما تعرف العامة ، وإياك والشاذ منه» . وكان عمر فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول

الله (ص) إلا بشاهدين ، وكان على بن أبي طالب لا يقبل الحديث عن رسول الله ، والرواية تزداد كثرة ، ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ، ولا يوافق الكتاب ولا السنة ، فإياك وشاذ الحديث ، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء ، فقس الأشياء على ذلك ، فما خالف القرآن فليس عن رسول الله (ص) وإن جاءت به الرواية : » .

وهذا التشدد في الأخذ بالحديث دفع أبا يوسف إلى التوسع في القياس والاستحسان ، فما لم يكن فيه أثر كتاب ولا أثر صحيح ، فليس فيه أمام المجتهد إلا القياس والاستحسان . وقد ساعده على ذلك خبرته التي اكتسبها من ممارسته شئون القضاء ، فبرز في ذلك على غيره من الفقهاء .

طور أبو يوسف بعض جوانب فقه أبي حنيفة ، فقد رجع عن آراء له إلى الحديث الذي صح عنده ، وضيق حدود الرأي والقياس عما كانت عليه في عهد أبي حنيفة ، نتيجة اتصاله الوثيق بأهل الحديث وفقهائه كما كان لمناظرات أبي يوسف مع الإمام مالك وفقهاء الحجاز أثرها في رجوعه عن بعض آرائه إلى آرائهم . كما أدى اتصال أبي يوسف بالمحدثين إلى تدعيم مذهب أبي حنيفة بالحديث أيضاً ، وتطعيم المذهب ببعض آراء الفقهاء الحجازيين .

تفقه أبو يوسف بفقه أهل الرأي في الكوفة ، وبفقه أهل الحديث في المدينة وغيرها . ونرى أبا يوسف في كتابه الخراج يفاضل بين الأحاديث ويختار أكثرها ذبوعاً وانتشاراً ، وفي ذلك يقول : « واتبعنا الأحاديث التي جاءت عن رسول الله (ص) في مسافة خيبر لأنها أوثق عندنا وأكثر وأعم مما جاء في خلافها » .

كما تخالف أبو يوسف في كتاب الخراج بعض آراء أستاذه أبي حنيفة ، إذ يرى اتباع الأثر ، فيقول : « وسألت يا أمير المؤمنين عما يخرج من البحر من حلية وعنب : » وقد كان أبو حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما

الله يقولان : ليس في شيء من ذلك شيء لأنه بمنزلة السمك ، وأما أنا فإني أرى في ذلك الخمس ، وأربعة أخماسه لمن أخرجه لأننا قد روينا فيه حديثاً عن عمر رضي الله عنه ، ووافقه عليه عبدالله بن عباس ، فاتبعنا الأثر ولم نر خلافاً .

وكتاب الخراج هو خلاصة ما تلقاه أبو يوسف من علم وثقافة إلى جانب خبرته في شئون الدولة وتجاربه الشخصية . وأبو يوسف يتحدث فيه عن أمور الدولة المالية ، وهو من أصعب الأبحاث وأدقها ، ولم يكن أبو يوسف بقادر على أن يحيط بأطرافها المتعددة لو لم يكن يتولى هذا المنصب الكبير في الدولة العباسية . وساعده على ذلك أيضاً معاصرته لعهود ثلاثة خلفاء من أبرز الخلفاء العباسيين وهم المهدي والمهدي والرشيد .

ويظهر في كتاب الخراج سعة اطلاع أبي يوسف ، فقد اطلع على وثائق الدولة ودفاترها القديمة ، كما اتصل بحكم منصبه بكبار الموظفين ، واكتسب خبرة حكومية كما اتصل بشيوخ عصره في سائر الأمصار الإسلامية . على اختلاف آرائهم ومذاهبهم ، فهو يروى عن أبي حنيفة ، وعن مالك بن أنس ، وعن الليث بن سعد وغيرهم ، كما يروى عن « بعض أشياخنا الكوفيين » ، وعن « بعض أشياخنا من أهل المدينة » .

وحفظ أبو يوسف لنا الكثير من أقوال صحابة الرسول وأعمالهم ، كما أبرز لنا سيرة الخليفة عمر بن الخطاب وسياسته في الحكم والإدارة والشئون المالية . فقد تمت الفتوحات الإسلامية في عهده ، ووضع أسس النظم الإدارية والمالية التي سار عليها معظم الخلفاء ، كما كان أول من دون الدواوين . ويراعى أبو يوسف ظروف الزمان والمكان ، فلا يجد حرجاً في مخالفة بعض نظم عمر بن الخطاب ، وخاصة فيما فرضه من ضرائب على الأرض ، ويعلل أبو يوسف هذه المخالفة بقوله : « إن عمر رضي الله عنه رأى الأرض في ذلك الوقت محتملة لما وضع عليها ، ولم يقبل حين وضع عليها

ما وضع من الخراج إن هذا الخراج لازم لأهل الخراج ،  
وحتم عليها ، ولا يجوز لي ولمن بعدي من الخلفاء أن  
ينتقص منه ولا يزيد فيه . . . » .

اعتمد أبو يوسف فيما جاء في كتابه ( الخراج )  
من تشريع وأحكام وأخبار على كثير من الرواة نذكر  
أشهرهم حسب الترتيب الأبجدي : أبان بن أبي عياش ،  
الأحوص بن حكيم ، أبو اسحاق الشيباني ، إسرائيل بن  
يونس ، إسماعيل بن أبي خالد ، أشعث بن سوار ،  
الأعمش ، ابن جريج ، الحجاج بن أرطاة ، الحسن بن  
عمارة ، السري بن إسماعيل ، سعيد بن أبي عروبة ،  
سفيان بن عيينة ، شعبة ، عبدالله بن علي ، عبدالله  
المزني ، عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عبد الرحمن  
ابن عبدالله المسعودي ، عطاء بن السائب ، الكلبي ،  
الليث بن سعد ، ابن أبي ليلى ، مالك بن أنس ، الحالد  
ابن سعيد ، محمد بن اسحاق ، محمد بن السائب الكلبي ،  
أبو معشر ، مغيرة ، هشام بن سعد ، هشام بن عروة ،  
يحيى بن سعد ، يزيد بن أبي زياد ، وغيرهم .

### الملاح العامة لكتاب الخراج :

يذكر معظم المؤرخين أن أبا يوسف كان أول من  
وضع كتاباً عن الخراج . ولكن الحقيقة أن معاوية  
ابن يسار وزير المهدي ، والمعاصر لأبي يوسف ، كان  
أول من ألف كتاباً في هذا الموضوع ، فيقول المؤرخ  
ابن طباطبا في كتابه « الفخري في الآداب السلطانية »  
عن هذا الوزير : « وصنف كتاباً في الخراج ذكر فيه  
أحكامه الشرعية ودقائقه وقواعده ، وهو أول من صنف  
كتاباً في الخراج ، وتبعه الناس بعد ذلك ، فصنفوا  
كتب الخراج » . ولكن هذا الكتاب ضاع فلم يصل  
إلينا . ولذا يمكننا أن نصحح رأي هؤلاء المؤرخين ،  
فنقول أن كتاب أبي يوسف عن الخراج هو أقدم  
الكتب التي حفظتها الأيام لنا :

ولا شك أن أبا يوسف الذي كان يتولى القضاء في  
عهد المهدي قد اطلع على كتاب الوزير ، وربما استفاد  
منه في تبويب ومنهج كتابه ، وإن كنا لا نستطيع  
تأكيد ذلك ، لأن أبا يوسف لم يشر إلى كتاب هذا  
الوزير أو إلى شخصه في صفحات كتابه ، رغم أن هذا  
الوزير قد أحدث نظماً جديدة في الخراج تغاير ما كان  
متبعاً في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين ، إذ يذكر  
المؤرخ ابن طباطبا أن المهدي فوض إليه تدبير أمور  
الدولة ، وسلم إليه الدواوين ، فكان مقدماً في صناعته ،  
وابتكر أموراً كثيرة ، منها أنه نقل الخراج إلى المقاسمة  
وكان الخليفة قبله يأخذ عن الغلات خراجاً مقررأ  
ولا يقاسم ، فلما تولى هذا الوزير الوزارة قرر أمر  
المقاسمة ، وجعل الخراج على النخل والشجر ،  
واستمرت الحال على ذلك طوال العصر العباسي .  
ولكن من اليسير علينا أن نفسر إهمال أبي يوسف  
لكتاب الوزير معاوية بن يسار ، فقد كان الوزير  
متكبراً متعاليأ ، كم اتهم ابنه بالزندقة فأمر الخليفة  
المهدي بقتله ، واضطر الوزير إلى اعتزال الوزارة  
فلزم داره حتى مات سنة ١٧٠ هـ .

هذا كثير من الكتاب حذو أبي يوسف في الاهتمام  
بموضوع « الخراج » ، فقد وضع يحيى بن آدم كتاباً  
في هذا الموضوع وسماه « الخراج » أيضاً . كما تحدث  
الإمام الشافعي عن الخراج في كتابه « الأم » . ثم ألف  
أبو عبيد بن سلام كتابه « الأموال » وأصبح الخراج  
أبرز مواضيع كتابه ، كما نال الخراج اهتمام الماوردي  
في كتابه « الأحكام السلطانية » .

وكتاب أبي يوسف ، وغيره من الكتب التي تدور  
حول نفس الموضوع ، تمد المؤرخ بكثير من المعلومات  
عن أحوال الشعوب الإسلامية ، ونظمهم الإدارية  
والمالية ، إذ يطرق هؤلاء الكتاب الجوانب المختلفة من  
حياة هذه الشعوب ، وتمدنا بصور اجتماعية واقتصادية  
مختلفة ، كما تحوى الكتب كثيراً من الفتاوى في كثير

## عرض لكتاب الخراج ومقتطفات منه :

١ - يبدأ كتاب الخراج برسالة وجهها المؤلف إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد ، بدأها بالدعاء للخليفة ، ثم تحدث عن هدفه من تأليف الكتاب ، وأنه قد قام بتأليفه بتكليف من الخليفة .

قال أبو يوسف : « إن أمير المؤمنين ، أيده الله تعالى ، سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج ، والعشور ، والصدقات ، والجوالى ، وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به ، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته ، والصالح لأمرهم : وفق الله تعالى أمير المؤمنين ، وسدده وأعانه على ما تولى من ذلك ، وسلمه مما يخاف ويحذر : وطلب أن أبين له ما سألني عنه مما يريد العمل به ، وأفسره وأشرحه ، وقد فسرت ذلك وشرحته » .

والآراء مختلفة حول تفسير كلمة « الجوالى » التي أشار أبو يوسف إليها آنفاً . فهناك تفسير يذهب إلى أن الجوالى هي اختيار الأحسن من كل شيء ، سواء أكان من الممتلكات أم من الشاء ، الهزيل منها الصغير ، وربما كانت هذه هي وظيفة العامل في الزكاة . أما التفسير الآخر لكلمة جوالى فيذهب إلى جمع كلمة « جالية » ، وأصلها الجماعة التي تفارق وطنها وتنزل وطناً آخر ، ومنه قيل لأهل الذمة الذين أجلاهم عمر بن الخطاب عن الجزيرة العربية « جالية » ثم نقلت هذه اللفظة إلى الجزية التي أخذت منهم ، ثم استعملت في كل جزية وإن لم يكن صاحبها جلا عن وطنه . والرأى الثانى أقرب إلى الحقيقة والواقع :

ثم يتوجه أبو يوسف إلى الخليفة الرشيد بالنصيحة والموعظة فيقول : « لا تؤخر عمل اليوم إلى غد ، فانك إذا فعلت ذلك أضعت . إن الأجل دون الأمل ، فبادر الأجل بالعمل ، فانه لا عمل بعد الأجل : إن الرعاية مؤدون إلى ربهم ما يؤدى الراعى إلى ربه : فأقم الحق

من القضايا والمواضيع التي تشغل الأذهان وتختلف فيها الآراء والمشكلات التي يعانون منها . وإن كان كتاب الخراج لأبى يوسف ليس بكتاب تاريخ ، بل كتاب فقه يهتم بصفة خاصة بفقه الخراج ، إلا أنه بمدنا بصور تاريخية تصور تطبيق الأحكام الفقهية في الدولة الإسلامية ويحدثنا عن الفتوح الإسلامية للعراق والشام .

ولندرك تفسر أبى يوسف للخراج ، علينا أن نستعرض بعض الآراء حول كلمة « خراج » . فقد جاء في دائرة المعارف الإسلامية أن كلمة « خراج » مشتقة من كلمة (Choregia) الآرامية أو البيزنطية ، ومعناها العام « الضريبة » . أما معاجم اللغة فهي تفسرها تفسيرات مختلفة ، فقد جاء في لسان العرب أن الخراج هو الإتاوة التي تؤخذ من أموال الناس ، كما يوسع لسان العرب نطاق الخراج بحيث يشمل الجزية التي تفرض على أهل الذمة ، ثم يلخص معنى الخراج في كلمة واحدة هي « الغلة » . أما « القاموس » فيذكر أن الخراج هو الإتاوة . والخراج في لغة العرب اسم للكرء والغلة ، ومنه قول الرسول : « الخراج بالضمان » ويذكر « جب » و « كرامرز » في مختصر دائرة المعارف الإسلامية أن كلمة خراج فارسية اقتبسها الفرس عن الكلمة الآرامية « هلاك » : ويصرف الماوردى الخراج في الإسلام بأنه « هو ما وضع على رقاب الأرض من حرق تؤدى عليها » . ويذكر الماوردى أيضاً أن هناك فرقاً كبيراً بين الخراج والعشر ، فالخراج مقابل إيجار الأرض ، أما العشر فيؤخذ من المسلمين كزكاة على الزرع والتمر ، كما يذكر أنه لا يجوز أن يجتمع العشر والخراج ، بل يسقط العشر بالخراج . ويعرف ابن آدم أرض الخراج بأنها هي كل أرض مساحت ووضع عليها الخراج ، ويعرفها النويرى في « نهاية الأرب » أنها كل أرض روتها أنهار الخراج ، وخصصت لزراعة الغلات المختلفة ، أو جعلت بساتين للنخل والكروم وغيرها ، أو شغلت بالطواحين .

ويدعم أبو يوسف نصائحه وتحذيراته بكثير من الأحاديث النبوية ، تحت على العدل وعمل الخير وتحقيق صلاح الأمة ، وتستغرق هذه الأحاديث نحو خمس صفحات . ثم يمضي أبو يوسف في تدعيم أقواله ، فيذكر وصية أبي بكر لخلفه عمر بن الخطاب ، ويتبعها بخطبة لأبي بكر يوصي فيها الناس بتقوى الله ويذكرهم بالموت . ثم يذكر خطبة لعمر بن الخطاب يطلب فيها من الرعية تقوى الله وطاعته . ثم يذكر أبو يوسف

أما أحكام القرآن الكريم في قسمة الغنائم ، فيقول أبو يوسف عنها : « أما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من قسمة الغنائم إذا أصيبت من العدو وكيف يقسم ذلك ، فإن الله تبارك وتعالى قد أنزل بيان ذلك في كتابه فقال فيما أنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان ، والله على كل شيء قدير » . فهذا والله أعلم فيما يصيب المسلمون من عساكر أهل الشرك ، وما أجلبوا به من المتاع والسلاح والكراع ، فإن في



ذلك الخمس لمن سمي الله عز وجل في كتابه العزيز ، وأربعة أخماسه بين الجند الذين أصابوا ذلك : من أهل الديوان وغيرهم ، يضرب للفارس منهم ثلاثة أسهم ، سهمان لفروسه ، وسهم له ، وللراجل سهم على ما جاء في الأحاديث والآثار .

وبعد أن استعرض أبو يوسف سنة الرسول في قسمة الغنائم ، وآراء الفقهاء ، وما سار عليه الخلفاء ، أبدى رأيه فقال : « فعلى هذا تقسم الغنيمة فما أصاب المسلمون من عساكر أهل الشرك وما أجلبوا به من المتاع والسلاح والكراع وغير ذلك ، وكذلك كل ما أصيب في المعادن من الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ، فإن في ذلك الخمس - في أرض العرب كان أو في أرض العجم - وخمسه الذي يوضع فيه مواضع الصدقات . وفيما يستخرج من البحر من حلية وعنبر والخمس يوضع في مواضع الغنائم » .

٣ - والباب الثالث هو باب « الفئ والخراج » ، فذكر أبو يوسف أن المقصود بالفئ هو الخراج في العصر العباسي ، واستشهد أبو يوسف في ذلك بكثير من الآيات القرآنية الكريمة ، ثم تحدث عن سنة عمر بن الخطاب في الفئ ، وخاصة بعد فتح بلاد العراق والشام عرف أبو يوسف الفئ والخراج فقال : « فأما الفئ يا أمير المؤمنين فهو الخراج عندنا ، خراج الأرض ، والله أعلم : لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه « ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ، حتى فرغ من هؤلاء ثم قال عز وجل « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون » ، ثم قال تعالى « والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا

ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » . ثم قال تعالى « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم » ، فهذا والله أعلم لمن جاء من بعدهم من المؤمنين إلى يوم القيامة » .

وتحدث أبو يوسف عن سياسة عمر بن الخطاب نحو تقسيم أراضي بلاد العراق والشام فقال : « وقد سأل بلال وأصحابه عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسمة ما آفأ الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين افتحوها كما تقسم غنيمة العسكر : فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات ، وقال : قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفئ ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء ، ولئن بقيت ليلغن الراعى بصنعاء نصيبه من هذا الفئ ودمه في وجهه » .

وأبو يوسف كعادته يبدى رأيه الخاص في نهاية كل فصل بعد أن يعرض أحكام الدين ، وسنة الرسول ، وسياسة الخلفاء ، فيقول : « والذي رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين من اففتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله كان له فيما صنع ، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا خلت من المقاتلة والمرترقة ، والله أعلم بالخير حيث كان » .

٤ - ثم يعقد أبو يوسف فصلاً يتحدث فيه عن أرض العراق المعروفة بأرض السواد لما اشتهرت به من خصوبة جعل لونها أسود ، وجعل عنوان هذا الفصل « ما عمل به في السواد » : ولخص أبو يوسف ما تناوله هذا الفصل فقال : « أما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين

من أمر السواد وما الذي كان أهله عوملوا به في خراجهم وجزية رؤسهم ، وما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرضه عليهم في ذلك : وهل يجري في شيء منه صلح ، وما الحكم في الصلح منه والعنوة » .

وتحدث أبو يوسف عن سياسة عمر بن الخطاب نحو أرض السواد فقال : « وافتتح عمر السواد والأهواز فأشار عليه المسلمون أن يقسم السواد وأهل الأهواز وما افتتح من المدن فقال لهم : فما يكون لمن جاء من المسلمين ؟ فترك الأرض وأهلها ، وضرب عليهم الجزية ، وأخذ الخراج من الأرض » .

وفصل أبو يوسف الحديث عن المحاورات ، والمناظرات التي دارت بين عمر بن الخطاب وكثير من الصحابة حول تقسيم أرض السواد : كما تحدث أبو يوسف عن فتح المسلمين للأراضي الفارسية ولقاء المغيرة للقائد الفارسي رستم ، وعدد انتصارات المسلمين على الفرس في كثير من المواقع الحربية ، وخاصة موقعي القادسية ونهاوند .

وكان بلال بن رباح وعبد الرحمن بن عوف يريدان تقسيم السواد ، بينما رأى عمر وعلى وطلحة غير ذلك . قال عمر : « فكيف أقسمه لكم ، وأدع من يأتي بغير قسم ؟ فأجمع على تركه وجمع خراجه وإقراره في أيدي أهله ووضع الخراج على أرضهم والجزية على رؤسهم » .

وأشار أبو يوسف عما انتهجه عمر بعد أن قرر عدم تقسيم السواد ، فقد « مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، وأنه وضع على جريب الزرع درهماً وقفزاً ، وعلى الكرم عشرة دراهم ، وعلى الرطبة خمسة دراهم ، وعلى الرجل اثني عشر درهماً ، وأربعة وعشرين درهماً ، وثمانية وأربعين درهماً » .

وتحدث أبو يوسف عن تطبيق سياسة عمر ، فقد ولى عمر عثمان بن حنيف مساحة الأراضي ، وجعل أجره على ذلك ربع شاة يومياً : وقام عثمان بمسح

الأرض ، وجعل على جريب العنب عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ، اثني عشر درهماً . كما فرض الجزية على أهل الذمة ، فكان الموسر منهم يدفع ثمانية وأربعين درهماً ، ويدفع متوسط الحال أربعة وعشرين درهماً ، ويدفع الفقير اثني عشر درهماً ، مع إعفاء النساء والصبيان .

وقد ولى عمر بن الخطاب حذيفة على بعض أراضي السواد ، واستدعاه يوماً هو وعثمان بن حنيف ، وقال لهما : لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق : فقال عثمان : حملت الأرض أمراً هي له مطيقة ولو شئت لأضعفت أرضي . وقال حذيفة : وضعت عليها أمراً هي له محتملة ، وما فيها كثير فضل . فقال عمر لهما : انظرا لا تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ، أما لئن بقيت لأراجل أهل العراق لأدعهن لا محتجن إلى أحد بعدى : وقبل وفاة عمر أوصى بأهل الذمة « أن يوفى لهم بعدهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم وأن يقاتل من ورائهم » .

هـ - وانتقل أبو يوسف من بلاد العراق إلى بلاد الشام والجزيرة ، فخصص فصلاً جعل عنوانه « فصل في أرض الشام والجزيرة » تحدث فيه عن شروط الصلح الذي عقده المسلمون مع أهل هذه البلاد ، وذكر أبو يوسف مصدره الذي استمد منه معلوماته ، وهو شيخ من أهل الحيرة ، وهي الإمارة العربية التي قامت على مشارف الشام قبل الإسلام .

فقال أبو يوسف : « وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أمر الشام والجزيرة وفتوحهما ، وما كان جرى عليه الصلح فيما صولح عليه أهله منهما ، فاني كتبت إلى شيخ من أهل الحيرة له علم بأمر الجزيرة والشام في فتحهما أسأله عن ذلك » . ثم نقل أبو يوسف رسالة هذا الشيخ ، وهي رسالة مطولة تستعرض تاريخ إقليم الجزيرة قبل الإسلام ، وسكانه وحدوده ، ثم

تحدث عن رسالته عن الجيوش الإسلامية وقوادها وفتوحاتها ومعاهدات الصلح المختلفة التي وقعها قواد المسلمين مع أهالي هذه البلاد ، وقد اختلفت هذه المعاهدات في نصوصها وشروطها .

٦ - عقد أبو يوسف فصلاً بعنوان « كيف كان فرض عمر لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم » ، بدأه بأن تحدث عن سنة الرسول حينما جاءه مال البحرين ، فقد أعطى كل رجل ما كان قد وعده به ، ثم قسم بقية المال « بالسوية على الصغير والكبير ، والحر والمملوك ، والذكر والأنثى » . ثم تحدث أبو يوسف عن سياسة أبي بكر ، فقد قسم المال فساوى بين الناس جميعاً ، واعترض البعض على هذه السياسة وقالوا إن بين الناس « أناس لهم فضل وسوابق وقدم » ، فأجاب أبو بكر : « أما ما ذكرت من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بذلك ، وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة » . أما عمر بن الخطاب فقد رسم سياسته فقال : « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » ، ولذا فضل السابقين في الإسلام وقدماء المهاجرين والأنصار ممد شهدوا موقعة بدر « وفرض لمن كان له إسلام كإسلام أهل بدر دون ذلك ، أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق » .

وحاول البعض تملق عمر بن الخطاب فقالوا له : ابدأ بنفسك . ولكن عمر كان عادلاً ، فرفض رأيهم « فبدأ بالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففرض للعباس ثم لعلي رضي الله تعالى عنهما ، حتى والى بين خمس قبائل حتى انتهى إلى بني عدى بن كعب »

٧ - رأينا أبا يوسف وقد أفرد فصلاً بعنوان « ما عمل به في السواد » أى أنه تحدث عن الماضي ، ثم نراه يعقد فصلاً آخر بعنوان « ما ينبغي أن يعمل به في السواد » ، فقد رأى وجوب تغيير السياسة القديمة المتبعة ، تبعاً لسنة التطور وتغير ظروف الزمان والمكان .

وأراد أبو يوسف أن يدعم رأيه واقتراحاته ، فذكر أنه وصل إلى هذه الآراء بعد بحث ودراسة واستشارة المتخصصين في مسائل الخراج .

قال أبو يوسف : « نظرت في خراج السواد وفي الوجوه التي يجبي عليها ، وجمعت في ذلك أهل العلم بالخراج وغيرهم وناظرتهم فيه ، فكل قد قال فيه بما لا يحل العمل به ، فناظرتهم فيما كان وظف عليهم في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في خراج الأرض واحتمال أرضهم إذ ذاك لتلك الوظيفة » .

ثم قارن أبو يوسف بين الظروف التي تمت فيها نظم عمر بن الخطاب ، وظروف العصر الذي يعيش أبو يوسف فيه ، فقال : « فذكروا - أى أهل العلم الذين ناظرهم - أن العامر كان من الأرضين في ذلك الزمان كثيراً وأن المعطل كان يسيراً ، ووصفوا كثرة العامر الذي لا يعمل وقلة العامر الذي يعمل وقالوا لو أخذنا بمثل ذلك الخراج الذي كان حتى يلزم للعامر المعطل مثل ما يلزم للعامر المعتمل ثم نقوم بعمارة ما هو الساعة غامر ولا نحدثه لضعفنا عن أداء خراج ما لم يعملهم وقلة ذات أيدينا » .

وتحدث أبو يوسف عن مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، وعلاقة ذلك بنظرية العرض والطلب ، فقال : « والرخص والغلاء بيد الله تعالى لا يقومان على أمر واحد . وكذلك وظيفة الدراهم مع أشياء كثيرة تدخل في ذلك تفسيرها يطول ، وليس للرخص والغلاء حد يعرف ولا يقام عليه وإنما هو أمر من السماء لا يدري كيف هو . وليس الرخص من كثرة الطعام ولا غلاؤه من قلته ، وإنما ذلك أمر الله وقضاؤه ، وقد يكون الطعام كثيراً وغالياً ، وقد يكون قليلاً ورخيصاً » .

٨ - ثم عقد أبو يوسف فصلاً عن القطائع ، فقال « فأما القطائع من أرض العراق فككل ما كان لكسرى ومرزبته وأهل بيته مما لم يكن في يد أحد » . كما تحدث

عن الصوافي فقال عنها : « وهى التى يقال لها صوافى الأثمار ، وذلك أنه - أى عمر بن الخطاب - كان أصفى كل أرض كانت لكسرى أو لأهله أو لرجل قتل فى الحرب أو لحق بأرض الحرب أو مفيض ماء أو دير بريد » . ثم شرح أبو يوسف وضع هذه الصوافى والسياسة الواجب اتباعها فيها : « وذلك بمنزلة المال الذى لم يكن لأحد ولا فى يد وارث ، فلإمام العادل أن يجيز منه ويعطى من كان له غناء فى الإسلام ويضع ذلك موضعه ولا يحاي به . . . وإنما صارت القطائع يؤخذ منها العشر لأنها بمنزلة الصدقة ، وإنما ذلك إلى الإمام إن رأى أن يصير عليها عشرأ فعل ، وإن رأى أن يصير عليها عشرين فعل ، وإن رأى أن يصيرها خراجاً - إذا كانت تشرب من أنهار الخراج - فعل ذلك موسعاً عليه فى أرض العراق خاصة ، وإنما يؤخذ منها العشر لما يلزم صاحب الإقطاع من المئونة فى حفر الأنهار وبناء البيوت وعمل الأرض ، وفى هذا مئونة عظيمة على صاحب الإقطاع ، فمن صار عليه العشر لما يلزم من المئونة . والأمر فى ذلك إليك - أى إلى هارون الرشيد - وما رأيت أنه أصلح فاعمل به إن شاء الله » .

٩ - ثم عقد أبو يوسف فصولاً صغيرة ، تحدث فى أولها عن أراضي الحجاز واليمن والأراضى العربية التى افتتحها الرسول ، ورأى أبو يوسف أنه « لا يزداد عليها ولا ينقص منها لأنه شئ قد جرى عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه » . ثم عقد فصلاً عن أرض البصرة وخراسان فقال : « فانهما عندى بمنزلة السواد وأما ما افتتح من ذلك غنوة فهو أرض خراج وما صولح عليه أهله فعلى ما صولحوا عليه ولا يزداد عليهم ، وما أسلم عليه أهله فهو عشر » . ثم جعل أبو يوسف فصلاً بعنوان « فصل فى إسلام قوم من أهل الحرب وأهل البادية على أرضهم وأموالهم » ، وأبدى أبو يوسف رأيه فى السياسة الواجب اتباعها نحوهم فقال : « فان دماءهم حرام ، وما أسلموا عليه

من أموالهم فلهم ، وكذلك أرضهم لهم وهى أرض عشر » .

ثم يعقد أبو يوسف فصلاً عن « موات الأرض فى الصلح والغنوة وغيرهما ، ويبدى أبو يوسف رأيه فى الأرض الموات فيقول : « فإذا لم يكن فى هذه الأرضين أثر بناء ولا زرع ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضع مقبرة ولا موضع محتطهم ولا موضع مرعى دوابهم وأغنائههم ، وليست بملك لأحد ولا فى يد أحد ، فهى موات ، فمن أحيها أو أحيها منها شيئاً فهى له . ولك - أى للرشيد - أن تقطع ذلك من أحببت ورأيت ، وتؤاخره وتعمل فيه بما ترى أنه صلاح ، وكل من أحيأ أرضاً مواتاً فهى له » .

ويخصص أبو يوسف فصلاً صغيراً بعنوان « الحكم فى المرتدين إذا حاربوا ومنعوا الدار » فقال أبو يوسف عن الحكم فيهم : « ولو أن المرتدين منعوا الدار وحاربوا سبى نسائهم وذرائعهم وأجبروا على الإسلام » ثم تحدث أبو يوسف عن الخراج الذى يفرض على ما يخرج من البحر ، فقال : « وسألت يا أمير المؤمنين عما يخرج من البحر من حلية وعنبر ، فان فيما يخرج من البحر من الحلية والعنبر الخمس ، فأما غيرها فلا شئ فيه » . وخالف أبو يوسف فى ذلك أبا حنيفة وابن أبى ليلى فقد اعتبرا كل ما يخرج من البحر بمنزلة السمك ، واعتمد أبو يوسف فى رأيه على رأى عمر وعبدالله بن عباس . ثم تحدث أبو يوسف عن الخراج الذى يفرض على العسل والجوز واللوز فقال : « وأما العسل والجوز واللوز وأشبه ذلك فان فى العسل العشر إذا كان فى أرض العشر ، وإذا كان فى أرض الخراج فليس فيه شئ ، وإذا كان فى المفاوز والجبال على الأشجار أو فى الكهوف فلا شئ فيه ، وهو بمنزلة الثمار تكون فى الجبال والأودية لا خراج عليها ولا عشر » وعقد أبو يوسف فصلاً صغيراً بعنوان « قصة تجران وأهلها » ، وقد كانت مدينة تجران قبل الإسلام

مركزاً للجلالية المسيحية في بلاد اليمن . وتحدث أبو يوسف عن سنة الرسول ، والسياسة التي اتبعها أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، ويرى أبو يوسف أن يعامل أهل نجران معاملة أهل الذمة فيدفعوا الجزية « ولو اشترى نجراني أرضاً من أرض الخراج كان عليه فيها الخراج » .

١٠ - خصص أبو يوسف فصلاً عن « الصدقات » ويرى أبو يوسف أن يتبع الولاية سنة الرسول ثم سياسة الخلفاء ، فقال : « سألت يا أمير المؤمنين عما يجب فيه الصدقة في الإبل والبقر والغنم والخيول ، وكيف ينبغي أن يعامل من وجب عليه شيء من الصدقة في كل صنف من هذه الأصناف ؟ فرأى أمير المؤمنين العاملين عليها بأخذ الحق وإعطائه من وجب له وعليه العمل في ذلك بما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الخلفاء من بعده ، واعلم أنه من سن سنة حسنة كان له أجرها ومثل أجر من عمل بها من غير أن ينتقص من أجورهم شيء ، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينتقص من أوزارهم شيء » . ويشير أبو يوسف إلى حديث الرسول : « تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق » . ويقول أبو يوسف « وأما الإبل والعوامل والبقر العوامل فليس فيها صدقة . . . ولا تؤخذ الصدقة من الإبل والبقر حتى يحول عليها الحول . . . والمعز والضأن في الصدقة سواء » .

ثم يحتم أبو يوسف حديثه عن الصدقات فيقول : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها من ملكه إلى ملك جماعة غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهم من الإبل والبقر والغنم ما لا يجب فيه الصدقة ولا يحتال في إبطال القدمة بوجه ولا سبب » .

١١ - يتحدث أبو يوسف عن عدة مواضع متنوعة ، يبدأها بالحديث عن ( بيع السمك في الآجام ) ويقول : « فلا يجوز بيع السمك في الماء لأنه غرر وهو الذي يصيده ، فانه كان يؤخذ باليد من غير أن يصاد

فلا بأس ببيعه » . ثم تحدث عن « إجارة الأرض البيضاء وذات النخل » فقال : « فإن أصحابنا من أهل الحجاز وأهل المدينة على كراهة ذلك وإفساده ، ويقولون الأرض البيضاء مخالفة للنخل والشجر ولا يرون بأساً بالمساقاة في النخل والشجر بالثلث والربع وأقل وأكثر ، وأما أصحابنا من أهل الكوفة فاختلفوا في ذلك ، فمن أجاز المساقاة في النخل والشجر منهم أجاز المزارعة في الأرض البيضاء بالنصف والثلث . . . » . ثم يبدى أبو يوسف رأيه الخاص فيقول : « أن ذلك كله جائز مستقيم صحيح ، وهو عندى بمنزلة مال المضاربة قد يدفع الرجل إلى الرجل المال مضاربة بالنصف والثلث فيجوز هذا وهذا مجهول لا يعلم ما مبلغ ربحه ليس فيه اختلاف بين العلماء » .

ثم تحدث أبو يوسف عن « الجزائر في دجلة والفرات » واعتبرها بمنزلة الأرض الموات فمن أحيها فهي له ، بشرط عدم الإضرار بالآخرين . ثم تحدث عن « القنى والآبار والأنهار والشرب » فقال : « وكل نهر له منفعة أكثر فلا ينبغي الإمام أن يهدمه ولا يتعرض له ، وكل نهر مضرته أكثر من منفعته فعلى الإمام أن يهدمه ويظمه ويسويه بالأرض إلا ما كان للشفة » . كما قال « وكل من كانت له عين أو بئر أو قناة فليس له أن يمنع ابن السبيل من أن يشرب منها ويسقى دابته وبعيره وغنمه منها ، وليس له أن يبيع من ذلك شيئاً للشفة . . . » . وله أن يمنع السقى للأرض والزرع والنخل والشجر . . . ولا بأس ببيع الماء إذا كان في الأوعية » . ثم تحدث أبو يوسف عن « الكلا والمروج » فقال : « ولو أن أهل قرية لهم مروج يرعون فيها ويحتطبون منها قد عرف أنها لهم ، فهي لهم على حالها يتبايعونها ويتوارثونها ويحدثون فيها ما يحدث الرجل في ملكه ، وليس لهم أن يمنعوا الكلا ولا الماء ، ولأصحاب المواشي أن يرعوا في تلك المروج ويستقوا من تلك المياه . . . » . وليس لأحد أن يحدث مرجاً في ملك غيره ، ولا يتخذ

فيه نهراً ولا بئراً ولا مزرعة إلا باذن صاحبه ،  
ولصاحبه أن يحدث ذلك كله » .

١٢ - عقد أبو يوسف فصلاً عن « شأن نصارى  
بنى تغلب وسائر أهل الذمة وما يعاملون به » . فقال إن  
بنى تغلب ضوعف عليهم الصدقة في أموالهم وأسقطت  
الجزية عن رؤوسهم وحدد أبو يوسف من تجب عليه  
دفع الجزية ومقدارها فقال : « الجزية واجبة على  
جميع أهل الذمة ممن في السواد وغيرهم من أهل الحيرة  
وسائر البلدان من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين  
والسامرة ، ما خلا نصارى بنى تغلب وأهل نجران  
خاصة ، وإنما تجب الجزية على الرجال منهم دون النساء  
والصبيان . وعلى الموسر ثمانية وأربعون درهماً ، وعلى  
الوسط أربعة وعشرون ، وعلى المحتاج الحراث العامل  
بيده اثنا عشر درهماً ، يؤخذ ذلك منهم في كل سنة ،  
وإن جاءوا بعرض قبل منهم ، مثل الدواب والمتاع  
وغير ذلك . ويؤخذ منهم بالقيمة ولا يؤخذ منهم في  
الجزية ميتة ولا خنزير ولا خر » . ثم تحدث أبو يوسف  
عن لباس أهل الذمة وزيهم فقال : « لا يترك أحد منهم  
يتشبه بالمسلمين في لباسه ولا في مركبه ولا في هيئته »  
واعتمد أبو يوسف في تفسير ذلك على قول عمر بن  
الخطاب : « حتى يعرف زيهم من زى المسلمين » .

ويرى أبو يوسف أن تؤخذ الجزية من المجوس  
والصابئة والسامرة على ألا يأكل المسلمون من ذبائحهم  
ولا يتزاوجون معهم . وكان الرسول قد صالح مجوس  
أهل هجر « على أن يأخذ منهم الجزية ، غير مستحل  
مناكحة نسائهم ولا أكل ذبائحهم » .

١٣ - عقد أبو يوسف فصلاً عن « العشور » ، وقد  
حددها فقال : « يؤخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن  
أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر ،  
من كل ما مر به على العاشر وكان للتجارة ، وبلغ قيمة  
ذلك مائتي درهم فصاعداً أخذ منه العشر ، وإن كانت

قيمة ذلك أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء . . .  
وما لم يكن من مال التجارة ومروا به على العاشر فليس  
يؤخذ منه شيء » . ثم تحدث أبو يوسف عن سياسة عمر  
في العشور وأبدى رأيه الخاص فقال : « فإن عمر بن  
الخطاب وضع العشور فلا بأس بأخذها إذا لم يتعد فيها  
على الناس ، ويؤخذ بأكثر مما يجب عليهم . وكل ما أخذ  
من المسلمين من العشور فسبيله سبيل الصدقة وسبيل  
ما يؤخذ من أهل الذمة جميعاً وأهل الحرب سبيل  
الخراج ، وكذلك ما يؤخذ من أهل الذمة جميعاً من  
جزية رؤوسهم وما يؤخذ من مواشى بنى تغلب فإن  
سبيل ذلك كله سبيل الخراج ، يقسم فيما يقسم فيه  
الخراج . وليس هو كالصدقة ، قد حكم الله في الصدقة  
حكماً قد قسمها عليه فهي على ذلك ، وحكم في الخمس  
حكماً فهو على ذلك . فتلك الوجوه التي عليها الصدقات  
في المواشى والأموال . وعلى هذا العمل عندنا والله  
أعلم » .

١٤ - ثم عقد أبو يوسف فصلاً عن « الكنائس  
والبيع والصلبان » فرأى أن يبقى لأهل الذمة كنائسهم  
لأنه « كان الصلح جرى بين المسلمين وأهل الذمة في  
أداء الجزية ، وفتحت المدن على أن لا تهدم بيعهم  
ولا كنائسهم » . ثم عقد أبو يوسف فصلاً « في أهل  
الدعارة والتلصص والجنايات وما يجب فيه من الحدود »  
ورسم أبو يوسف للخلقة السياسة الواجب السير عليها  
فقال : « لا بد لمن كان في مثل حالهم إذا لم يكن له شيء  
يأكل منه لا مال ولا وجه شيء يقيم به بدنه أن يجري  
عليه من الصدقة أو من بيت المال ، من أى الوجهين  
فعلت فذلك موسع عليك ، وأحب إلى أن تجرى من  
بيت المال على كل واحد منهم ما يقويه » . ثم تحدث  
أبو يوسف عن « الحكم في المرتد عن الإسلام » ،  
فقال : « وأما المرتد عن الإسلام إلى الكفر فقد اختلفوا  
فيه ، فمنهم من رأى استتابته ومنهم من لم ير ذلك » ،

وعرض أبو يوسف كثيراً من آراء الفقهاء ثم أبدى رأيه وسنده في الرأي ، فقال : « وأحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أن يستتابوا ، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم على ما جاء من الأحاديث المشهورة ، وما كان عليه من أدركناه من الفقهاء » .

١٥ -- تحدث أبو يوسف في ختام كتابه عن عدة مواضع متنوعة في فصول صغيرة ، أولها عن مصدر المرتبات التي يدفعها الخليفة لقضاته وعماله ، فقال إنها تدفع من بيت مال المسلمين من جباية الأرض والجزية ، وليس من مال الصدقة . ثم تحدث أبو يوسف « فيمن مر بمسالح الإسلام من أهل الحرب وما يؤخذ من الجواسيس » فقال : « فإن كان هذا الرجل الحربى إذا مر بمسلحة مر ممتنعاً منهم لم يصدق ولم يقبل قوله ، وإن لم يكن ممتنعاً منهم صدق وقبل قوله ، فإن قال أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب ، وهذا كتابه معي ، وما معي من الدواب والمتاع والرقيق فهذه إليه ، فانه يصدق ويقبل قوله إذا كان أمراً معروفاً . . وإن قال هذا الحربى المأخوذ إنما خرجت من بلادى وجئت مسلماً فان هذا لا يصدق وهو في المسلمين إن لم يسلم ، والمسلمون فيه بالخيار إن شاءوا قتلوه وإن شاءوا استرقوه » .

ثم تحدث أبو يوسف عن « قتال أهل الشرك وأهل البغى وكيف يدعون » فقال : « لم يقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط فيما بلغنا حتى يدعوهم إلى الله ورسوله » . وتحدث أبو يوسف عن الإغارات على بلاد المشركين ، وطريقة توزيع الغنائم التي يغنمها المسلمون منهم ، وتحدث عن سياسة الرسول حين فتح مكة ، وشروط الهدنة أو الصلح ، وأبرز شروط صلح الحديبية الذي عقده الرسول مع أهل مكة ، كما تحدث أبو يوسف عن السياسة التي انتهجها على بن أبى طالب حين قاتل خصومه السياسيين من المسلمين فقال : « إنه لم يقاتل قوماً قط من أهل القبلة فن خالفه حتى يدعوهم ، وإنه لم يتعرض بعد قتالهم وظهوره عليهم لشيء من مواريتهم ولا لنسائهم ولا لذراريهم ، ولم يقتل منهم أسيراً ، ولم يدفع منهم على جريح ، ولم يتبع منهم مدبراً » . ثم تحدث أبو يوسف عن أهل البغى فقال : « ولا يصلى على قتلى أهل البغى ، ويورث قاتلهم من أهل العدل من مواريتهم مثل ما يورث نظرائه ممن لم يقتل من قبل أن القاتل قتله على حق ، ولا يورث الباغى إذا قتل من أهل العدل أحداً ميراثاً منه إن كان قتله بيده لأنه قتله بباطل » . وكان هذا هو ختام المواضع التي تحدث عنها أبو يوسف في كتابه الخالد « الخراج » .